هناك من تداخل يتيح للتجار التلاعب على القوانين والتهـرب منها ، فهناك سلاح الرشوة . والذي يتكفل بتسجيـل طن من الواردات علـى انه الات زراعية ، بينما هو في الحقيقة ساعات او راديوات . بما لهذا التبديل من تصنيف جديد للسلعة ، وتهرب من الجمارك ، او على الاقل تخفيضها . وقد سهل امور التجار ، « تعاون » الادارة من ناحية ، وسيطرة الامتدادات العائلية لكبـار التجار ، على معظم المرافق والادارات الحيوية في القطاع ، من ناحية ثانية .

وبموازاة الاوضاع الداخلية الملائمة لمصالح التجار ، فقد نظموا امورهم الخارجية بالطريقة التي توفر لهم الغطاء القانوني الضروري لعملية استغلالهم وتجاوزهم للقانون . فقد اصبحت معظم العلاقات التجارية الخارجية لقطاع غزة تتم عبر بيروت والتي تزايد نصيبها من واردات القطاع من ٤ر١٣٪ الى ٨ر٢٩٪ خلال عام واحد (٤١) ، وذلك « نظرا لما تسمح به قوانين القطاع من استيراد نسبة من قيمة السلع المصدرة على شكل بضائع وسلع ، هـذا ما يشجع المصدرين على التصدير الى لبنان لسهولة اعادة التصدير الى الخارج، واستيراد الاحتياجات من سوق بيروت مباشرة بحصيلة الصادرات » (٤٢) . ولكن هل هذا هو السبب الحقيقي ؟ هذا هو شكل المسألـة ، واما جوهرها فمسألة اخرى . فبيروت ليست سوقا يمكن البيع والشراء فيها بحرية ، بل هي « حرة » بمعنى ، انه يمكن الحصول على الفاتورة التي يريدها المصـدر او المستورد . هذه الفاتورة التي تكتسب اهمية كبرى بالنسبة للتاجر ، ولها اهمية قانونية تؤكد « تقيد » التاجر بالقوانين التي وضعتها الادارة المصرية لتنظيم التصدير والاستيراد . وحيث فرضت على مصدر الحمضيات ان يستورد بقيمة ٥٠٪ من قيمة صادراته سلعا تحددها الادارة ، اي سلعا ضرورية ، وعلى مصدر السلع الاخرى استيراد سلع تحددها الادارة بقيمة ٧٥٪ من قيمة سلعهم المصدرة . وهنا تبدأ اللعبة بطريقـة مركبة ، حيث يحصـل تجـار الحمضيات على فاتورة مخفضة بقيمة سلعهم المصدرة ، ويحاسبون الادارة بناء على هذا السعر ، ويمكن لنا ملاحظة الفرق في سعر حمضيات غزة ، بين سوق اوروبا الشرقية ، حيث يباع صندوق الحمضيات بخمسين شلنا استرلينيا ، بينما سعر الصندوق في اوروبا الغربية ٣٠ شلنا فقط * ، اي ٦٠٪ من سعره في اسواق الكتلة الشرقية . وهنا يطرح سؤال ، هل من المنطقي ان تكون الاسعار في اوروبا الشرقية اعلى منها في اوروبا الغربية . وهل من المنطق ان

★ اعترف التجار في احدى جلسات المجلس التشريعي بأن سعر الصندوق ٣٦ شلنا ، وفي جلسة اخرى قدموا سعرا جديدا هو ١٨٥ قرشا للصندوق ، وجلسة ثالثة ٣ جنيهات للصندوق.